الاقتصاد العالمي في زمن الكورونا
دراسة تحليلية خاصة بالاقتصاد العالمي لسنة 2019-2020

د. فتحية رمضان وادي ـ كلية الاقتصاد – جامعة الزاوية

D. Fathi a Ramdan Wadi

الملخص:Abstract :

تهدف الدراسة تسليط الضوء على أهم التداعيات لأزمة فيروس كورونا على أداء الاقتصاد العالمي وأثرها على مختلف القطاعات الاقتصادية العالمية منذ بدء الأزمة في عام 2019، ورصدت أهم التنبؤات الاقتصادية الصادرة من المؤسسات الدولية، وأوضحت كيف أثرت هذه الأزمة على المؤشرات الاقتصادية العالمية، وتعرض هذه الدراسة أيضاً استجابة الدول حول العالم لمواجهة الأزمة ، وذلك في إطار الحيلولة دون وقوع الاقتصاد العالمي في براثن الجائحة.

لجأت الدول لتبني عدة حزم لأهم القطاعات الاقتصادية لمنع التحول في حالة من الركود الاقتصادي ولتخفيف تداعيات انتشار الفيروس عالمياً.

وتشير الدراسة في سنة 2019 أسوأ عام على الاقتصاد العالمي منذ الأزمة المالية الاقتصادية، حيث وصل النمو العالمي إلى أدنى مستوى له بعد الأزمة حوالي 2.4%، وانتعاش طفيف في 2020 مع تراجع نمو الاقتصادات المتقدمة إلى 1.4%، وتراجع التجارة الدولية بنسبة 21% للسلع و30% للخدمات التجارية ونصف مليار شخص إضافي في العالم يصبحون تحت خط الفقر.

وخلصت دراسة اقتصادية جديدة إلى أن جائحة فيروس كورونا وما رافقها من إجراءات إغلاق قاسية كلفت الاقتصاد العالمي نحو 3.8 تريليون دولار.

المقدمة:

منذ الظهور الأول لفيروس كورونا (كوفيد -19) في مدينة أوهان[1] الصينية بشكله الأول من الأيام الأخيرة للعام الماضي 2019 والإعلان الدولي عنه كوباء عالمي، والعالم يعيش في حالة من الإرباك والفزع في جانبي العرض والطلب التي أدت إلى ظهور أزمة اقتصادية عالمية لم يسلم منها أي دولة سواء الدول المتقدمة أو النامية ، ويتوقع الخبراء أن الخسائر الاقتصادية هذه المرة ستكون أكثر فداحة نتيجة لتنامي الدور الصيني في الاقتصاد العالمي، وكذلك نتيجة الإجراءات القاسية المتخذة

للحد من انتشار الفيروس، لقد تأثر الاقتصاد العالمي بصورة أكبر من الأزمة المالية في 2008 بأزمة صحية وهي أزمة فيروس كورونا التي تختلف في طبيعتها عن الأزمات السابقة، التي واجهت الاقتصاد العالمي ، من حيث شدة الأثر وسرعة انتقال العدوى وعدم القدرة من الحد رمن انتشارها، إن مواجهة تفشي وباء كورونا يمثل أحد التحديات الفريدة للاقتصاد العالمي ؛ لأنه من الصعف تحديد الأثر الجائح له ، وكذلك الفترة الزمنية التي لا يمكن التنبؤ بها بانتهائها؛ لأنه واسع الانتشار ويهدد العالم.

مشكلة الدراسة :

انتشار كورونا السريع والقاتل شل المراكز الاقتصادية العالمية، فامتدت أثاره السلبية إلى جميع مناطق العالم، وتحاول مختلف الحكومات الخروج من المأزق والآثار الاقتصادية لانتشار كورونا الجديد عديدة وعميقة، فهل من المتوقع تراجع معدلات النمو الاقتصاد العالمي؟ وما هي السياسات والإجراءات التي ستتبعها الدول لمكافحة جائحة كورونا؟

وما هي الآثار الاقتصادية المترتبة عن هذه الجائحة؟

فرضية الدراسة:

يتأثر جانب الطلب والعرض عالمياً نتيجة للإصابات بالفيروس خصوصاً قطاع السياحة وعائدات وصادرات النفط عالمياً.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في الآتي:

1- معرفة الآثار المباشرة وغير المباشرة لانتشار جائحة كورونا على الوضع الاقتصادي والدولي وتداعيات جائحة كورونا على أسواق النفط والأسواق المالية.
2- رصد ما هي أهم ملامح الركود الاقتصادي العالمي وكيفية التعايش في حالات اشتداده إثر اجتياح فايروس كورونا لاقتصاديات العالم.

الهدف من الدراسة:

1- تهدف الدراسة لإلقاء الضوء على العواقب الاقتصادية والأثار الإنسانية للوباء.
2- توجد آثار هائلة على عجلة الإنتاج والاستهلاك والتبادل ومعدلات النمو.

3- معرفة السياسات والإجراءات التي ستتبعها الدول النامية والمتقدمة لمكافحة جائحة كورونا.
4- مدى تأثير وباء كورونا على منظمة التجارة العالمية.

منهجية الدراسة :

قسمت الدراسة إلى عدة مباحث منها التعريف بالاقتصاد العالمي ومدى تأثر الجائحة على منظمة التجارة العالمية وأهم التداعيات الاقتصادية والسياسية والإجراءات ومكافحة الوباء سواء على مستوى العام أو المنطقة العربية.

حدود الدراسة:

الدراسة تلقي الضوء على الاقتصاد العالمي لسنة 2019-2020م.

المبحث الأول ـ آثار جائحة كورونا على الاقتصاد والسياسة:

تسببت جائحة كورونا بأضرار اقتصادية كبيرة تجاوزت الآثار الصحية للفيروس، حيث تأثر الاقتصاد العالمي بشكل كبير بهذه الجائحة، وبالنظر إلى تعقيد الأزمة وعدم اليقين بشأن انتشار الفيروس والسياسات التي يستخدمها الدول إزاء الآثار المرتبة من هذه الجائحة، وقد قامت حكومات بعض الدول باتخاذ تدابير عاجل للحد من مخاطر انتشار الجائحة، من خلال حزمة من الإجراءات ، تمثلت في الإغلاق الجزئي والشامل للحدود وكذلك القطاعات الاقتصادية الانتاجية منها والخدمية والذي قاد إلى الانخفاض في الاستهلاك والاستثمار والإنتاج وفقد الملايين من العمال لوظائفهم، ونتيجة لذلك وكإجراءات احترازية بغية تحفيز النشاط الاقتصادي بإنقاذ اقتصاداتها من الانهيار فقد بادرت مختلف حكومات دول العالم بوضع خطط طوارئ لإدارة الأزمة، من خلال تقديم المساعدات المالية للشركات والأشخاص للحفاظ على ضمان استقرار ونمو اقتصاداتها[2].

التجارة العالمية الأكثر تضرراً من (كورونا) [3]:

منظمة التجارة العالمية (WTO) دقت مؤخراً ناقوس خطر (كورونا) على التجارة الدولية بنسبة تتراوح بين 13 و32% في العام الجاري، فيما توقعت انتعاشها في عام 2021، المسألة الأخطر ما أشارت إليه المنظمة أن خبراء واقتصاديين يعتقدون أن انخفاض هذا العام سيتجاوز في حدته الركود التجاري الذي نتج في عامي

2008-2009 بفعل الأزمة المالية العالمية، وأن التعافي المتوقع لهذا العام مرتبط بمدة تفشي الوباء وفاعلية استجابات السياسة.

المدير العام للمنظمة (روبرتوا أزيفيدو) ومنظمة (أوكسفام) أعلنا أنه "سيكون للانخفاضات الحتمية في التجارة عواقب وخيمة على الأسر والشركات" وأن نصف مليار شخص إضافي في العالم قد يصبحون تحت خط الفقر.

وتتنبأ منظمة التجارة العالمية بأن غالبية مناطق العالم ستعاني انخفاضاً مزدوجاً في أحكام التجارة خلال عام 2020، وخاصة الصادرات في مناطق شمال أمريكا وأسيا، كما توقعت انخفاض التجارة بشكل أكبر في القطاعات ذات السلاسل المعقدة كالإلكترونيات ومنتجات السيارات، وتجارة الخدمات التي ستتحرر من قيود النقل والسفر، الأمر الذي يؤثر بالنهاية في حركة التجارة العالمة، ويخلق تداعيات سلبية على وضع الغذاء في العالم.

أعلنت منظمة التجارة الدولية، ان جائحة كورونا أفضت إلى تراجع حاد في فرض إجراءات جديدة لتقييد التجارة، مع تحول انتباه الحكومات باتجاه الأزمة الصحية والتزامها بتسيير حركة التجارة وفي تقرير نشرته المنظمة إن الإجراءات الجديدة التي فرضتها دول مجموعة العشرين للحد من واردات المنتجات غير الطبية، غطت 42.9 مليار دولار في الفترة من منتصف مايو إلى منتصف أكتوبر، مقارنة مع 417.5 مليار دولار في الفترة السابقة على منتصف أكتوبر من العام 2019.

وأشارت إلى أن أحد عوامل انحسار نطاق مثل تلك الإجراءات ، هو أن التجارة نفسها قد تراجعت بنسبة 21% للسلع و30% للخدمات التجارية في الربع الثاني من السنة 2019.

وتقدر منظمة التجارة العالمية أن التجارة الدولية سنتخفض فقط بنسبة 9.2% من حيث الحجم في عام 2020 ، بعدما توقعت في أبريل انخفاضاً بنسبة 12.9% في أحسن الأحوال، أما النسبة للعام 2021 فتتوقع المنظمة انتعاشا بنسبة 7.2 وفقاً لوكالة فرانس برس".

ومن ناحية أخرى ازدادت التجارة الدولية في معدات الوقاية الشخصية بنسبة 49% ، خلال الأشهر السنة الأولى من عام 2020، مقارنة بالفترة من عام 2019، بمبلغ 98 مليار دولار، منها 71 مليار دولار للأقنعة الواقية وحدها.

وقالت باربرا أدريان، الخبيرة الاقتصادية في المنظمة ، أن الصين وحدها صدرت 43.8% من جميع الحماية الشخصية خلال هذه الفترة وأضاف تقرير المنظمة

أن الإجراءات الجديدة التي فرضتها دول مجموعة العشرين للحد من واردات المنتجات غير الطبية نمطية 42.9 مليار دولار في الفترة في منتصف مايو إلى منتصف أكتوبر، مقارنة مع 417.5 مليار دولار في الفترة السابقة على منتصف أكتوبر 2019.

مكافحة الوباء[4]:

ما زالت البلدان تكافح الوباء، وما زالت تداعياته على سلاسل الإمداد الغذائية، انخفض إجمالي التجارة السلعية على نحو حاد في النصف الأول من عام 2020، وزادت الصادرات الزراعية والغذائية بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من العام ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019 يتوقع أن يعاني نحو 270 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد بحلول نهاية عام 2020، ما يمثل زيادة نسبة 82% عن توقعات قبل الوباء، وفقاً لأحدث تقديرات برنامج الغذاء العالمي.

الإجراءات والسياسات التي ستتبعها الحكومات مع اقتصاد كورونا بعد الفتح[5]:

تتجه الدول نحو مرحلة الفتح التدريجي للاقتصادات العالمية والتعايش مع جائحة كورونا بعد أشهر من الإغلاق والعزل الاجتماعي.

في هذا الشأن يرى الخبير الاقتصادي البريطاني بالمعهد الملكي للشؤون الخارجية "تشاتهام هاوس"، أن الأولوية في فتح الاقتصادات يجب ان تعطي لبناء الثقة في جميع المؤسسات الاقتصادية ومركباتها التي تتشكل من الهمال والموظفين والمستهلكين والشركات والمستثمرين والحكومات أن العولمة أحدثت ربطاً في عمليات الإنتاج بين القارات، إذا تجد الشركة تصنع منتجاً معيناً في حين يتم تصنيع قطع غياره أو الأجزاء التي يحتاجها في دولة أخرى، وبالتالي ضرورة مواصلة الحكومات إجراءات الدعم المالي والاقتصادي بعد الفتح حتى تعود دورة الاقتصاد إلى طبيعتها.

وترى "غيتاغونبات" كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي، ضرورة أن تمنح الحكومات على المدى القصير أولوية الإنفاق لمؤسسات الصحة حتى تتمكن من القضاء على الجائحة، كما أشارت الخبيرة الاقتصادية، إلى أن الحكومات في الدول النامية ستواجه صعوبات في التمويل وتسديد الديون، وبالتالي عليها استحداث وسائل جدية لجمع التمويلات، ويعمل صندوق النقد الدولي مع مجموعة العشرين في حل مشكلة ديون الدول النامية.

كما تترح غيثا أن تلجأ الحكومات لزيادة الضرائب أو اللجوء للضرائب التضامنية والضرائب التضامنية هي عبارة عن زيادة الرسوم على بعض السلع

الاستهلاكية مثل المحروقات أو أية سلعة شائعة الاستخدام وأن هنالك حاجة لإصلاح نظام التجارة العالمي.

كما أنه يجب علينا استغلال الجائحة كفرصة لبناء عالم أفضل للقوى العاملة وبناء الاقتصاد المتوازن.

التداعيات الاقتصادية:

أصبح التأثير الاقتصادي واضحاً بالفعل في البلدان الأشد تأثراً بتفشي هذا المرض، ففي الصين ، تراجع نشاط قطاعي الصناعة التحويلية والخدمات بشكل حاد في شهر فبراير –بينما هبوط النشاط في قطاع الصناعة التحويلية يضاهي مستواه في بداية الأزمة المالية العالمية ، يبدو أن تراجع الخدمات أكبر هذه المرة – وذلك بسبب التأثير الكبير الناجم عن التباعد الاجتماعي.

وكذلك انخفض العرض والطلب في العالم على أسهم بورصات شحن المواد الجافة كمواد البناء والسلع الأولية على غرار ما شهدته أكثر مراحل الأزمة المالية العالمية حدة، بسبب تراجع النشاط الاقتصادي المقترن ببدل جهود غير مسبوقة لاحتواء المرض، وليس لهذا الانخفاض مثيل في فترات انتشار الأوبئة السابقة أو حتى بعد هجمات 11 سبتمبر.

صدمات العرض والطلب:

على جانب العرض:

حدث انخفاض مباشر في عرض العمالة بسبب الوعكة الصحية التي أصابت العاملين، بدءاً من مقدمي خدمات الرعاية الذين اضطروا لرعاية أطفالهم نظراً لأغلاق المدارس، وكذلك من جراء تزايد الوفيات، بكل أسف ، ولكن هناك تأثير أكبر من ذلك يقع على النشاط الاقتصادي بسبب جهود احتواء المرض ومنع انتشاره من خلال عمليات الإغلاق والحجر الصحي، التي أدت إلى تراجع استخدام الطاقة الانتاجية، وإضافة إلى ذلك ، فالشركات التي تعتمد على سلاسل العرض قد لا تتمكن من الحصول عل القطع التي تحتاجها سواء على المستوى المحلي أو المستوى الدولي، على سبيل المثال ، فالصين هي أحد الموردين المهمين للسلع الوسيطية إلى بقية العالم، بصف خاصة في مجال الإلكترونيات والسيارات والآلات والمعدات (الرسم في المصدر).

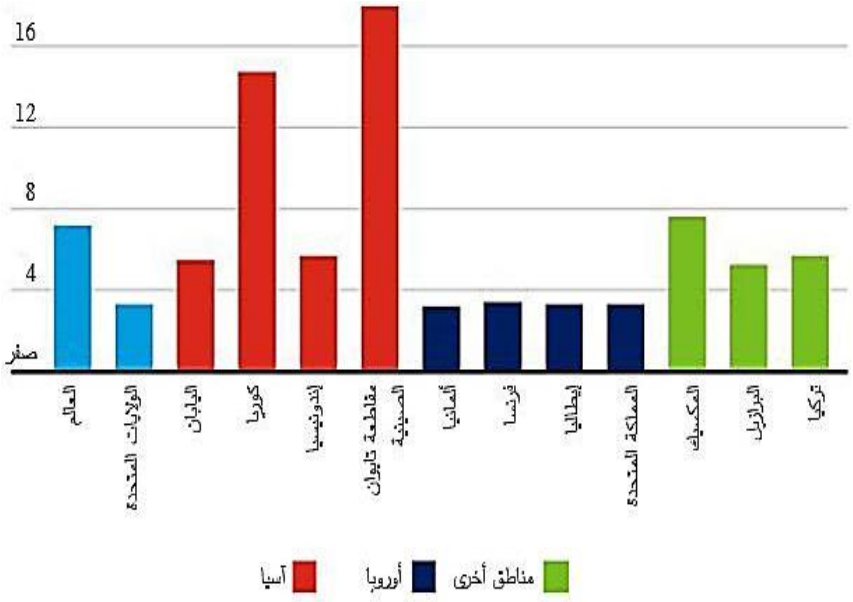

المصدر: حسابات خبراء صندوق النقد الدولي باستخدام قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية 2014.

على جانب الطلب:

سوف يتراجع مستوى الإنفاق نتيجة لخسائر الدخل، والخوف من انتقال العدوى، وتصاعد أجواء عدم اليقين، وربما أقدمت الشركات على تسريح العمالة ؛ لأنها غير قادرة على دفع رواتبها.

ويمكن أن تكون هذه الآثار حادة بصفة خاصة في بعض القطاعات كالسياحة والضيافة – كما رأينا في إيطاليا ومنذ أن بدأ البيع في سوق الأسهم الأمر بكلية مؤخراً بتاريخ 20 فبراير 2020، تضررت أسعار أسهم خطوط الطيران شكل غير متناسب على نحو مماثل لما حدث في أعقاب الهجمات الإرهابية في الحادي عشر من سبتمبر لكن الضرر الذي أصابها أقل مما كان عليه الوضع بعد الأزمة المالية العالمية.

وبالإضافة إلى هذه الآثار على مستوى القطاعات، فتدهورت مشاعر المستلهكين ومؤسسات الأعمال يمكن أن يرفع الشركات إلى توقع انخفاض الطلب مما يؤدي بها إلى الحد من انفاقها واستثماراتها، وهذا الأمر سيؤدي بدوره إلى تفاقم حالات إغلاق الشركات وفقدان الوظائف[6].

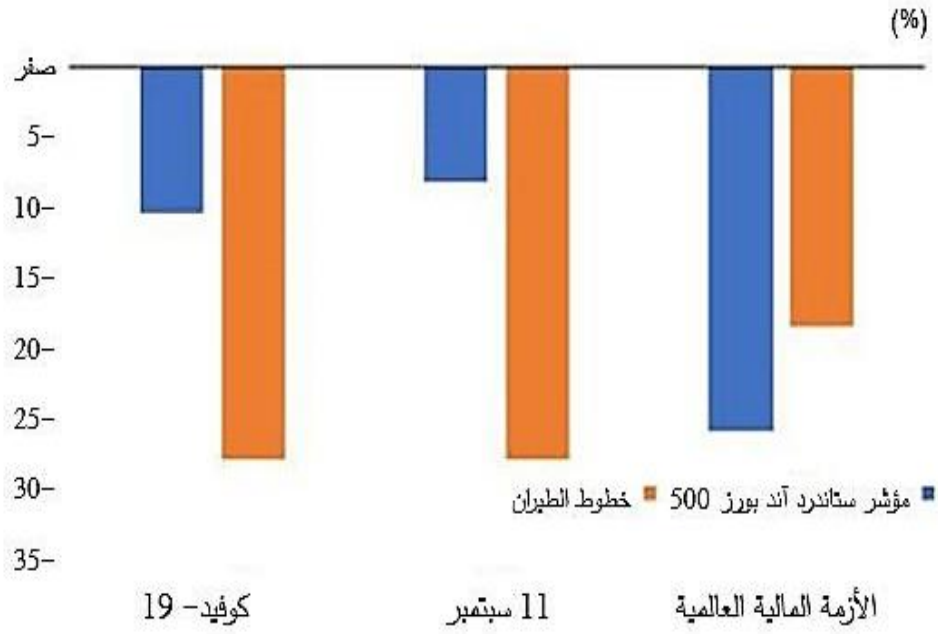

المصادر: مؤسسة Bloomberg Finance L.P.، وحسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

ملحوظة: صدرت الاستجابات بعد مُضي عشرة أيام عمل. وتواريخ البدايات هي 20 فبراير 2020 في حالة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، و10 سبتمبر 2001 في حالة هجمات 11 سبتمبر، و26 سبتمبر 2008 لبدء الأزمة المالية العالمية (شهد بعده مؤشر ستاندرد آند بوورز 500 أشد حالات انكماش له على مدى عشرة أيام).

المبحث الرابع ـ الحاجة إلى سياسات اقتصادية موجهة:

نظراً لأن التداعيات الاقتصادية تنشأ بصفة خاصة عن وقوع جسيمات حادة في قطاعات محددة، سيتعين على صناع السياسات تنفيذ إجراءات جوهرية موجهة على مستوى المالية العامة والسياسة النقدية، والسوق المالية، لمساعدة الأسر ومنشآت الأعمال المتضررة – على سبيل المثال، اتخذت إيطاليا إجراءات مختلف منها مد المواعيد النهائية المحددة لسداد ضرائب الشركات في المجالات المتضررة ووسعت نطاق تغطية صندوق تكملة الأجور ليقدم دعما لدخل العمالة التي يتم تسريحها، وقدمت كوريا دعما على الأجور لدخار التجار ورفعت إعانات الرعاية المنزلية والباحثين عن عمل، وألغت الصين مساهمات الضمان الاجتماعي من مؤسسات الأعمال بصفة مؤقتة والسماح للعاملين الذين يصابون بوعكة صحية أو لمن يتولوا رعايتهم المكوث في منازلهم دون خوف من فقدان وظائفهم أثناء فترة الوباء[7].

ينبغي أن تظل البنوك لمركزية مستعدة لتقديم سيولة وفيرة للبنوك والشركات المالية غير المصرفية، ولا سيما التي تقرض المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويمكن أن تقدم الحكومات ضـــمانات انتمانية مؤقتة وموجهة لتلبية احتياجات هذه الشركات إلى السيولة على المدى القصير.

تخفيض أسعار الفائدة الأساسية أو شراء الأصول يمكن رفع مستوى الثقة ودعم الأسواق المالية إذا واجهت السوق مخاطر في تشديد الأوضاع المالية. بشكل كبير والدفعة المالية التنشيطية واسعة النطاق.

الانتشـــار الواســـع لهذا الوباء على مســـتوى عدد كبير من البلدان، والروابط الاقتصـادية الواسـعة العابرة للحدود، والآثار الكبيرة على الثقة والتي تحد من النشـاط الاقتصادي وتؤثر على الأسواق المالية وأسواق السلع الأولية.

يجب على المجتمع الدولي أن يســاعد البلدان التي لها قدرات محددة في مجال الصحة لكي يتجنب وقوع كارثة إنسانية.

صـندوق النقد الدولي على أهبة الاسـتعداد لدعم البلدان المصـرفية للخطر من خلال تسـهيلات الإقراض المختلفة، بما فيها تلك التي تتيح صـرف الموارد على أساس عاجل في حالة الطوارئ والتي يمكن أن تصـــل 50 مليار دولار لبلدان الأســـواق الصاعدة ومنخفضة الدخل.

التخفيف من تداعيات الوباء في المنطقة العربية[8] :

- بحسب التقديرات الأولية لآثار وباء كورونا من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية في عام 2020، ما لا يقل عن 42 مليار دولار مع اتســـاع رقعة هذا الوباء في الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الاقتصـــادات الكبرى، ونتيجة للآثار المضاعفة لانخفاض أسعار النفط، يخشى أن تزاد خسائر الدخل في المنطقة العربية.
- أدى انتشار وباء كورونا إلى استمرار الانخفاض الشديد في أسعار النفط، وازداد هذا الانخفاض حدة نتيجة لحرب أســـعار النفط، مما أدى إلى خســـارة المنطقة العربية إيرادات نفطية قيمتها الصـــافية 11 مليار دولار تقريباً في الفترة يناير إلى منتصف مارس 2020 إذا بقيت أسعار النفط، على حالها ستخسر المنطقة 550 مليون دولار تقريباً كل يوم والأرباح التي تجنبها الدول المســـتوردة للنفط في المنطقة ضئيلة مقارنة بالدول المصدرة.

- في الفترة بين يناير ومنتصف مارس 2020 سجلت الشركات في المنطقة العربية خسائر هائلة في رأس المال السوقي، بلغت قيمتها 420 مليار دولار، وتعادل الخسائر في ثروة هذه الشركات نسبة 8% من إجمالي ثروة المنطقة.
- بفعل تباطؤ الاقتصاد العالمي، من المتوقع ان تنخفض صادرات المنطقة العربية بمقدار 28 مليار دولار مما سيهدد استمرارية الشركات والصناعات المعتمدة على التصدير، ومن المتوقع أن تخسر حكومات المنطقة إيرادات جمركية قد تصل إلى 1.8 مليار دولار ويخشى أن تكون البلدان تعتمد على التعريفات الجمركية كمصدر هام لإيرادات الحكومية أكثر البلدان تضرراً من هذه الآثار المالية.
- قد تتقلص الطبقة المتوسطة فالمنطقة العربية أكثر فأكثر ، مما سيرتفع معدل البطالة مما قد يدفع 8.3 مليون شخص إضافي إلى شباك الفقر، ومن المتوقع أن يؤثر التباطؤ الاقتصادي الناجم عن وباء كورونا سلباً[9].

على الأجور وتدفق التحويلات، وستكون تداعيات هذه الأزمة أكثر حدة على الفئات الضعيفة لا سيما النساء والشباب والعاملين في القطاع الغير نظامي الذين لا يستفيدون من برامج الحماية الاجتماعية والأمن والتأمين ضد البطالة.

- يهدد وباء كورونا 55 مليون شخص بحاجة إلى مساعدات إنسانية في المنطقة العربية، حوالي 24 مليوناً من المحتاجين إلى هذه المساعدات هم إما لاجئون وإما نازحون داخلياً والوباء يهدد حصولهم عليها سواء تعلقت بالغذاء أو الماء أو الصرف الصحي أو الامتدادات الطبية أو الخدمات الصحية، ولا تستطيع البلدان المتضررة من الصراعات احتواء آثار تفشي فيروس كورونا، وذلك بفعل ترميز بناها التحتية الصحية، ونزوح العديد من العاملين في مجال الرعاية الصحية أو هجرتهم.
- قد تشهد المنطقة العربية نقصاً في الغذاء إذا استمر وباء كورونا لعدة أشهر في العالم فسلاسل إنتاج الغذاء وتوريد ونقله وتوزيعه ستتأثر سلباً إذا طال انتشار هذا الوباء العالمي، مما سيؤدي إلى انخفاض الصادرات الغذائية من البلدان المنتجة للغذاء، وسيؤثر ذلك على الأمن الغذائي في العديد من بلدان المنطقة، بسبب اعتمادها الكبير على واردات الأغذية لا سيم المواد الغذائية الأساسية وتلك الغنية بالروتينات فالمنطقة تستود 65% من القمح الذي تحتاج إليه، وتتفق ما مجموعة 110 مليار دولار على الواردات الغذائية .

المبحث الخامس ـ أرقام صادمة[10]:

خلصت دراسة اقتصادية جديدة، إلى أن جائحى فيروس كورونا وما رافقها من إجراءات إغلاق قاسية، كلفت الاقتصاد العالمي نحو 3.8 تريليون دولار، وهو رقم مرشح للارتفاع.

وقال باحثون في جامعة سيدني الاسترالية إن دراستهم هي المحاولة الأولى لتحديد تداعيات الوباء الاقتصادية على نطاق عالمي.

وأشار الباحثون إلى أن 147 مليون شخص فقدوا وظائفهم حول العالم، ومما تسبب في انخفاض مدفوعات الرواتب بواقع 2.1 تريلون دولار .

وانخفض مستوى الاستهلاك العالمي بنسبة 4.2% أي ما يعادل 3.8 تريليون دولار، وهو ما يوازي الناتج الإجمالي المحلي لدولة مثل ألمانيا.

وتزيد تكلفة التداعيات الناجمة عن كورونا، عن تكاليف الحربين التي خاضتها الولايات المتحدة في أفغانستان والعراق مجتمعين.

وكما هو متوقع كان قطاع السياحة والسفر الأكثر تضرراً بين القطاعات الاقتصادية، بسبب إلغاء الرحلات الجوية وإغلاق العديد من البلدان لحدودها، خاصة في أسيا وأوروبا والولايات المتحدة.

ونتيجة لأوامر الإغلاق وإقفال الحدود، فقد العالم الترابط والاتصال الذي يتمتع به قبل جائحة التي بدأت أواخر 2019 في مدينة ووهان الصينية، وتسبب الأمر في إحداث اضطرابات كبيرة في قطاعات اقتصادية إلى جانب السياحة مثل التجارة والطاقة المالية.

وتعود هذه الخسائر نظراً لطبيعة الاقتصاد العالمي، الذي أصبح أكثر تداخلاً وتشابكا في القرن الحادي والعشرين.

النتائج والتوصيات

النتائج:

1ـ أن جائحة كورونا أفضت إلى تراجع حاد في فرض إجراءات جديدة لتقيد التجارة.

2ـــ انخفض إجمالي التجارة السلعية على نحو حاد في النصف الأول من عام 2020 وازدادت الصادرات الزراعية والغذائية بنسبة 2.5% خلال الربع الأول من العام، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019، ومع زيادة أخرى في مارس وأبريل.

3ـــــ من المتوقع أن تخسر المنطقة العربية 1.7 مليون وظيفة في عام 2020، مما سيرتفع معدل البطالة بمقدار 1.2 نقطة مئوية وخلافاً لأثار الأزمة المالية العالمية في

عام 2008، سيؤثر سلباً على فرص العمل في القطاعات كافية، ولا سيما قطاع الخدمات نتيجة لممارسة التباعد الاجتماعي، وعلى الصعيد العالمي انخفض نشاط قطاع الخدمات بمعدل النصف.

4ـــ خلصت دراسة اقتصادية جديدة ، إلى أن جائحة فيروس كورونا وما رافقها من إجراءات إغلاق قاسية، كلفت الاقتصاد العالمي نحو 3.8 تريليون دولار، وهو رقم مرشح للارتفاع.

5ـ نتيجة لأوامر الإغلاق وإقفال الحدود، فقد العالم الترابط والاتصال الذي كان يتمتع به قبل الجائحة لتي بدأت أواخر 2019 في مدينة ووهان الصينية، مما حدث اضطرابات كبيرة في قطاعات اقتصادية وخصوصاً قطاع السياحة.

6ـــ يتوقع أن يعاني نحو 270 مليون شخص من انعدام الأمن الغذائي على نحو حاد بحلول نهاية عام 2020، مت يمثل زيادة بنسبة 82% عن توقعات قبل الوباء، وفقاً لأحدث تقديرات برنامج الغذاء العالمي.

7ـــ بعض الباحثين قال إن الخسائر العالمية مرشحة إلى الارتفاع مع استمرار الإغلاق، محذرين من رفع استمرار الإجراءات قد يؤدي إلى آثار اقتصادية أكثر قسوة لفترة أطول.

التوصيات:

1- يجب على صناع القرار وضع الإجراءات غير التقليدية للتعامل مع هذه الأزمة مثل النظر في أسعار الفائدة – التضخم وتشجيع البنوك على الإقراض للمشاريع الصغيرة والمتوسطة للمحافظة على الاقتصاديات الدولية.

2- يطلب من منظمة التجارة العالمة التعجيل في إصرار قرار وزاري يتيح الاستيراد المتوازي للأدوية واللقاحات الجاري تصنيعها للمعالجة أزمة فيروس كورونا في البلدان النامية والهيئات الحكومية الدولية العاملة على المستوى الإقليمي على غرار جامعة الدول العربية، مدعوة إلى طلب الترخيص الإلزامي لاستخدام لقاح فيروس كورونا لأغراض غير تجارية بعد التوصل إليه.

3- نظراً لما الحقه فيروس كورونا المستجد من دمار بالحياة البشرية والاقتصادية، فإنه يفسح المجال أمام إجراء تغيير دائم.

4- يجب على المجتمع الدولي أن يساعد البلدان التي لديها قدرات محددة في مجال الصحة لكي تتجنب وقوع كارثة إنسانية.

هوامش البحث:

(1) تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي وسبل المواجهة مع إشارة خاصة للعراق، april 2020.

(2) المؤتمر الدولي الافتراضي الثاني، أثار جائحة كورونا على الاقتصاد والسياسة، جامعة سبها، 2020.

(3) دراسات وتقارير التجارة العالمية، 15 أبريل 2020.

(4) ماذا فعلت جائحة كورونا في التجارة العالمية العين الإخبارية – أبوظبي ، 2020.

(5) اقتصاد دولي – لندن العربي الجديد 10 يونيو 2020.

(6) صندوق النقد الدولي – حسابات خبراء صندوق النقد الدولي.

(7) الحد من التداعيات الاقتصادية لفيروس كورونا بوضع سياسات موجهة كبيرة – غيثا غغوبينان 10 مارس 2020.

(8) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) استجابة إقليمية طارئة على مستوى السياسات الطاقة.

(9) أثار كورونا الاقتصادية، خسائر فادحة ومكاسب ضئيلة ومؤقتة، مارس 2020.

(10) Skynews أرقام صادمة كيف أثر فيروس كورونا على اقتصاد العام –12 يوليو 2020 أبوظبي.